صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 313 فبراير 2009 صفر 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

الحرية تلمع من وراء القضبان، والخليفيون يتمترسون وراء الكذب والقمع

لو لم تعتقل العائلة الخليفية ابناء البحرين فلربما بدأ البعض يشكك في مصداقية المعارضة، ويصدق ادعاءات ابواق النظام. ولو لم تقمع هذه العائلة التي احتلت ارض البحرين معارضيها الأشاوس بالطريقة الوحشية التي انتهجتها لما كان تشبيهها بقوات الاحتلال الصهيونية مقبولا لدى أحد. ولو لم تفتح مجددا زنزانات التعذيب لسجن أهل البحرين لما حققت دعاوى المعارضين بانها نظام حكم أجنبي يعتدي على الغير في ارضه وعرضه وماله. لو لم ينقل الشاب ميثم الشيخ الى المستشفى العسكري للعلاج الفوري بسبب ما اصابه من التعذيب الوحشي على ايدي جلاوزة النظام لما كانت هناك مصداقية لما تقوله المعارضة حول همجية النظام الخليفي. ولو لم توجه العائلة الخليفية رصاصها الى معارضيها مثل عباس ميرزا المرشد الذي كاد يفقد حياته مؤخرا وما يزال على فراش المرض، لما انطبقت عليها الاوصاف التي اطلقتها المعارضة كالوحشية واللاانسانية والتعذيب والقتل خارج القانون. لو لم تستقدم هذه العائلة المحتلة المرتزقة من الخارج بأعداد ضخمة ولأهداف شريرة لأصبح كلام معارضيها بدون مصداقية، ولانخدع الكثيرون بدعاوى ابواقها الاعلامية وسياسات التضليل والتشويش التي تمارسها.

تعيش البحرين اليوم على مفترق طرق خطيرة، بعد ان أصدر الديكتاتور حمد بن عيسى آل خليفة، اوامره الشريرة بشن حرب شاملة ضد اهل البحرين، ابتدأت بسجن ما يزيد على 80 شابا، ووصلت الى خطف ثلاثة من رموز الوطن الى اماكن سرية، ووجهت لهم تهما "التآمر ضد نظام الحكم" الاستبدادي. اعتقدت هذه العائلة المجرمة ان بامكانها اخماد اصوات المعارضة، بعد ان طرحت مشاريع عديدة لاسكاتهم بالاحتواء او التضليل او الترغيب او الترهيب. ولكنها لم تفلح في اي من ذلك. وبقي المواطنون حاضرين في الساحة بشكل يومي، يشاركون في المسيرات والاعتصامات، ويسطرون شعاراتهم على الجدران، ويخترقون حجب التعتيم بالهتافات التي وصلت الى اقصى نقطة في الوطن المحتل. صوت المعارضين اليوم يشق عنان السماء ويصل الى كافة اصقاع الارض، وآهات المعذبين في الزنزانات الخليفية تصك أسماع المنظمات الحقوقية الدولية، فتبادر لاصدار البيانات التي كشفت حقيقة هوية نظام القمع

التتمة صفحة (8)

* اعتقلت قوات الأمن في الثالثة من فجر الاثنين 26 يناير 2009 رئيس حركة الحريات والديمقراطية(حق) الناشط حسن مشيمع ومساعده الناشط السياسي عبدالجليل السنكيس والشيخ محمد حبيب المقداد. وكانت مجموعة كبيرة من قوات الأمن حوطت منازل الناشطين الثلاثة، واقتادتهم إلى مكان غير معروف. وكان الثلاثة قد أعلنوا يوم الأحد 25 يناير عن رفضهم المثول أمام النيابة العامة من دون توضيح التهم الموجهة إليهم. إلا أن مصادر أمنية بررت جريمتها بأن سبب الاستدعاء يعود إلى صلة الناشطين الثلاثة بمسرحية " المخطط الإرهابي" الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية في وقت سابق، واعتقلت مجموعة من الشباب لاتهامهم بالتدريب في منطقة " الحجيرة" وهي حي شعبي على مقربة من مقام السيدة زينب في محافظة ريف دمشق السورية.

* طالبت منظمة "فرونت لاين" الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الانسان السلطات البحرينية بضمان سلامة ممثلها الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط عبدالهادي الخواجة وضمان حريته في التنقل والسفر، بما يؤمن له القيام بمهام وظيفته كمنسق اقليمي للمنظمة الدولية في المنطقة (باستثناء البحرين). جاء ذلك بعد استجواب منسقها الاقليمي والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الانسان عبدالهادي الخواجة أمام النيابة العامة لخمس ساعات، بشأن نشاطاته في مجال حقوق الانسان، وأنه قد تم الافراج عنه بضمان محل اقامته مما قد يعني بأن السلطات قد تتخذ المزيد من الاجراءات لاحقا. كما حثت الحكومة البحرينية على التقيد ببنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان الامم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الانسان والمعايير المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها البحرين.

* أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها الشديد إزاء استمرار اعتقال اثنين من نشطاء المعارضة البحرينية البارزين ومزاعم بأن 13 شخصاً اعتقلوا في ديسمبر / كانون الأول 2008 تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من عرض"اعترافاتهم" على شاشة تلفزيون البحرين. وقالت المنظمة : "في الساعات الأولى من يوم 26 يناير/ كانون الثاني 2009 اعتقلت أجهزة الأمن رئيس حركة حق (غير المرخصة) حسن مشيمع، وعمره 61 سنة ، والمتحدث باسم الحركة عبد الجليل السنقيس ورجل الدين محمد حبيب المقداد، واقتادتهم إلى سجن الحوض الجاف في مدينة المحرق. وقد حقق معهم في وقت لاحق لعدة ساعات من دون حضور محاميهم ، وبعد ذلك وجهت لهم تهماً بجرائم ذات صلة بالإرهاب. وقد أفرج عن السنقيس بكفالة في 27 يناير ، ولكن الآخرين ما زالوا محتجزين. وتفيد التقارير أن الثلاثة نفوا الاتهامات الموجهة لهم ."

* عمت المظاهرات والمسيرات غالبية مناطق البحرين بعد اعتقال أمين عام حركة حق الاستاذ حسن المشيمع ، والشيخ محمد حبيب المقداد . فمنذ سماع خبر الاعتقال استمرت المواجهات بين الشباب وقوات الأمن الأجنبية يوميا في أغلب القرى، وقد استخدمت قوات الشغب الرصاص المطاطي ومسيلات الدموع ، كما شاركت "فرق الموت" في المواجهات.وأعتقل عشرات من الشباب ، ووأصيب عشرات من الشباب بسبب استخدام المرتزقة للرصاص المطاطي ومسيلات الدموع .

* أصدر حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مرسوم يعطي صلاحية الضبط القضائي للأمن الوطني بدون إذن النيابة العامة .

الحاكم يطلق أيدي الأمن الوطني بما ينذر بمزيد من الانتهاكات

منح جهاز الأمن الوطني اختصاصات الامن العام وصلاحية الضبط القضائي والحصانة من الملاحقة امام القضاء المدني

السلطة تهمش السلطتين التشريعية والقضائية وتستغل هيمنتها على جمعية المحامين لمساندة الاجراءات الجديدة

جهاز الامن الوطني يواصل حملة المداهمات والاعتقالات في ثلاث قرى شيعية

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ لتوجه السلطات البحرينية نحو المزيد من تدعيم دور وصلاحيات جهاز الأمن الوطني) المخابرات) الذي يقوم منذ تأسيسه عام 2002 بدور متزايد في مراقبة وملاحقة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واختراق منظماتهم، ويشرف على قوات الأمن الخاصة – والتي يقدر عددها بحوالي 15-20 ألفا أغلبهم من مرتزقة غير بحرينيين- والتي بدأت منذ منتصف عام 2005 وبشكل متصاعد في استخدام القوة المفرطة في قمع التجمعات والاحتجاجات السلمية. ومنذ ديسمبر 2007 أشرف هذا الجهاز أيضا على حملات مداهمة واعتقالات واسعة ومتلاحقة طالت المئات من المواطنين بينهم العشرات من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وشن حملات إعلامية لاصطناع قضايا أمنية غير حقيقية او مبالغ فيها لوصم المعارضين والمدافعين باستخدام العنف، كما وعمد الجهاز إلى استخدام التعذيب الممنهج والقوانين المتشددة لتقديم العشرات من هؤلاء الى محاكمات تفتقد الى أدنى معايير العدالة التي تقتضيها المواثيق الدولية الملزمة للبحرين.

المرسوم الجديد: استكمال منظومة السيطرة الأمنية، وإطلاق يد جهاز الأمن الوطني لمزيد من الانتهاكات:

بدلا من الاستجابة الى نداءات المنظمات الوطنية والدولية بوضع حد للانتهاكات الجسيمة المتزايدة التي يقوم بها جهاز الامن الوطني، اصدر ملك البحرين المرسوم رقم (117) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام مرسوم إنشاء جهاز الأمن الوطني رقم (14) لسنة 2002. وجاء في نص المرسوم:

•يعد أعضاء جهاز الأمن الوطني في حكم ضباط وضباط صف وأفراد قوات الأمن العام

•يكون للشئون القانونية وأعضائها بجهاز الأمن الوطني ذات الاختصاصات والسلطات الواردة بقانون قوات الأمن العام

•يكون لضباط وضباط صف وأفراد جهاز الوطني صفة الضبط القضائي بالنسبة للجرائم الداخلية في اختصاص جهاز الأمن الوطني

وبذلك أصبح جهاز الأمن الوطني مؤسسة أمنية مستقلة تماما عن الأمن العام والدفاع، ولكنه يتمتع بصلاحيات مزدوجة تجمع بين اختصاصات قوات الأمن العام واختصاصات السلطة القضائية. ولا يمكن ملاحقة أعضائه أمام القضاء الجنائي أوالمدني وانما أمام القضاء العسكري المفتقد للشفافية والاستقلال، مما يحرم المتضررين من افعال هذا الجهاز من الحق في الانصاف أمام القضاء، ويوفر ذلك الارضية المناسبة لاعضاء الجهاز لارتكاب الانتهاكات والافلات من العقاب. ويتعارض جميع ذلك وبشكل صريح مع مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعديد من المواثيق الدولية ومنها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب اللتان انضمت لهما البحرين ويتوجب التزامها بهما.

وفي معرض تعليقه، قال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان السيد نبيل رجب: "إن ما يزيد من خطورة تدعيم دور وصلاحيات ونفوذ جهاز الأمن الوطني هو إنه يأتي متساوقا مع مجموعة القوانين التي تقيد الحريات العامة وتعاقب على ممارستها، مثل مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، وقانون الجمعيات لعام 1989، وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات لعام 2006، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2006. كما أن واقع النظام السياسي في البحرين يسلب السلطات التشريعية والقضائية استقلاليتها وفاعليتها في الرقابة والمسائلة لأنظمة وممارسات مثل هذه المؤسسات ذات الدور الخطير، أوإصلاح القوانين المتشددة. ونتيجة لكل ذلك فإنها أيضا تُفقد الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان الفاعلية الرصد والرقابة والتأثير. وبذلك فإن السلطة تقوم بخلق واقع قمعيا جديد أكثر تنظيما وخطورة من تدابير عهد أمن الدولة السابق". ويضيف السيد رجب معلقا: " في حين أن المرسوم بقانون رقم 10 لسنة 2002 قد أعطى الحصانة لمنتهكي حقوق الإنسان من موظفي جهاز أمن الدولة في الحقبة السابقة، فإن المرسوم الجديد يمنح الحصانة لموظفي جهاز الأمن الوطني ويساهم في إطلاق أيديهم بالانتهاكات ويحميهم من المحاسبة والعقاب في الحاضر والمستقبل".

تهميش المجلس الوطني والقضاء، واستغلال جمعية المحامين لمساندة الإجراءات الجديدة:

صدر المرسوم الملكي المذكور متجاهلا السلطة التشريعية المتمثلة بالمجلس الوطني الذي هو في حال انعقاد ولكنه يخضع لهيمنة السلطة من ناحية التركيب وأنظمة العمل. كما تجاوز المرسوم صلاحيات ودور السلطة القضائية التي هي بدورها تفتقد إلى الاستقلالية أيضا. ولكن السلطة حرصت من ناحية أخرى على تأمين دعم معنوي للمرسوم الجديد وذلك بالايعاز لرئيسة جمعية المحامين باصدار رأي قانوني مساند له. وقد تمكنت الحكومة في السنوات الأخيرة من الهيمنة على جمعية المحامين وإنهاء دورها الداعم لقضايا حقوق الإنسان، خصوصا بعد انتخاب مجلس الإدارة الحالي الذي تترأسه زوجة احد كبار المسئولين بوزارة الداخلية، مما يكشف خطورة المخطط الحكومي في اختراق مؤسسات المجتمع المدني والهيمنة عليها.

جهاز الأمن الوطني يواصل حملات المداهمة والاعتقال:

من ناحية اخرى فقد تواصلت الموجة الجديدة من المداهمات والاعتقالات والتي طالت في يوم 12 يناير الجاري سامي أحمد مفتاح (30 عاما)، من منطقة توبلي. وفي فجر يوم 18 يناير تم مداهمة منازل واعتقال كل من: سيد علي سيد شبّر (30 عاما) من منطقة جدحفص، وعلي عبد الهادي مشيمع (19 عاما) من منطقة الديه، وعباس جميل طاهر السميع (19 عاما) من منطقة السنابس، و حسين علي جمعه (15 عاما) من مدينة حمد. كما تم فجر نفس اليوم مداهمة منزلي عبدالرضا طاهر السميع (26 عاماً) من منطقة إسكان جدحفص و محمد عبدالكريم طاهر بذريعة "مطلوب إلقاء القبض عليهما". وكانت الموجة الجديدة من الاعتقالات قد بدأها جهاز الامن الوطني في 17 ديسمبر الماضي استباقا لفعاليات يوم الشهداء وضحايا التعذيب بحجّة الكشف عن "مخطط ارهابي". وقد طالت الاعتقالات حتى الآن العشرات من المواطنين الذين يتم احتجازهم لمدد طويلة بشكل انفرادي ودون اتصال بالعالم الخارجي مما يسهل تعريضهم للتعذيب وانتزاع "اعترافات" تستخدم لإدانتهم عبر وسائل الاعلام الحكومية، ولاتهامهم أمام المحاكم فيما بعد. وكان جهاز الأمن الوطني يستند في إجراءاته إلى مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، اما في الاعتقالات الاخيرة فهو يستند الى قانون أكثر تشددا وهو قانون مكافحة الارهاب لعام 2006 الذي أدانه مقرر الأمم المتحدة الخاص، كما أدانته المنظمات الدولية والمعنية بحقوق الإنسان.

مركز البحرين لحقوق الإنسان

المدافع عن حقوق الانسان ميثم الشيخ في حالة خطر نتيجة التعذيب

25 يناير 2009م
يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد على صحة وحياة الشاب ميثم بدر جاسم الشيخ (33 عاماً) الناشط في لجنة العاطلين ومتدني الأجر، إثر إصابته بمرض التصلب العصبي المتعدد (Multiple sclerosis)والذي يعتقد بأنه قد أصيب به نتيجة تعرضه للتعذيب بعد اعتقاله من منزله فجر 21 ديسمبر 2007م.

وتشير المعلومات التي تلقاها المركز بأن أعراض هذا المرض قد بدأت في الظهور على ميثم الشيخ بعد أسابيع قليلة من اعتقاله وتعرضه للتعذيب على أيدي أفراد مكتب التحقيقات الجنائية. ومنذ أغسطس الماضي حاول ميثم الشيخ إيصال معاناته من المرض لإدارة السجن، إلا إن محاولاته باءت بالفشل بسبب تجاهل وتعنت تلك الإدارة ، حتى قامت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بمناشدة النيابة العامة بعرضه على طبيب مختص لتشخيص حالته . وفي نوفمبر الماضي، أي بعد ثلاثة شهور من طلبه، تم عرض ميثم لأول مرة أخصائي الأعصاب لتشخيص حالته، إلا إنه وبالرغم من إثبات إصابته للمرض المشار له، لم يتم نقله للمستشفي لتلقي العلاج الا يوم الأربعاء الماضي 12 يناير 2009.

وكان قد حكم على ميثم بدر الشيخ بالسجن مدة 5 سنوات في قضية عرفت محلياً بحوادث ديسمبر للعام 2007م التي جاءت إثر موت شاب في الثلاثينات من عمره من سكنة جدحفص أثناء الاحتجاجات بيوم ضحايا التعذيب. وقد شاب إجراءات القبض والتحقيق والمحاكمة الكثير من الشكوك بشأن عدم مراعاة المعايير الدولية بالنسبة للإجراءات والمحاكمة العادلة. واعتبرت منظمة فرونت لاين الدولية في فبراير 2008 بان ميثم والعديد من زملائه، ومنهم نشطاء معروفون، قد تم اعتقالهم وتعريضهم لصنوف التعذيب بسبب نشاطاتهم السلمية في مجال حقوق الإنسان، فيما طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش في يوليو 2008 بتجميد تنفيذ الأحكام وإجراء تحقيق مستفيض في مزاعم تعرض المعتقلين للإساءات والتعذيب أثناء الاحتجاز. ولم تستجب السلطات البحرينية، وحتى كتابة هذا البيان، لأي من طلبات التحقيق في مزاعم التعذيب عند المعتقل، خصوصاً في الفترة الأولى التي تلت الاعتقال في مكتب التحقيقات الجنائية.

وحسب ما نقل عن المعتقل ميثم بدر الشيخ لزواره من أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان عند زيارتهم له في المستشفى العسكري يوم الجمعة الماضي ، فانه تعرض لتعذيب شديد عند اعتقاله وعلى مدى 45 يوما متواصلة في مبنى مخصص للتعذيب يسمى بمبنى (التعقيب) ويقع في مجمع التحقيقات الجنائية بمنطقة العدلية، وذلك من اجل انتزاع أقوال وإرغامه على قول اعترافات لأفعال لم يرتكبها. فقد تعرض ميثم لصنوف التعذيب التي شملت التعليق من الأيدي طوال الليل، والصعق بالكهرباء في مناطق مختلفة من الجسم وخصوصا المناطق الحساسة، التحرش ومحاولة الاعتداء الجنسي عليه، وإدخال قضيب خشبي في مؤخرته عنوة. وكان اشد ما عاناه من ذلك التعذيب هو ما حصل في ليلة رأس السنة الميلادية 2008، حيث قام مجموعة من المعذبين بتعذيبه بشكل متواصل حتى ساعات الصباح من ذلك اليوم . وكانت أثار التعذيب واضحة للعيان عندما سمح لأفراد أسرته بزيارته بعد انتهاء فترة التحقيق. ومن بين الأسماء التي شاركت في التحقيق معه وتعذيبه حسب قوله:

- النقيب فهد الفضالة (بحريني)
- نائب العريف دعيج الكبيسي (بحريني)
- العريف حمزة الشوملي (بحريني)
- ملازم أول عيسى ألمجالي (أردني)
- شرطي أول عبد الملك (يمني)

وكان تقرير اللجنة الطبية الذي قدم للمحكمة في القضية التي اتهم فيها ميثم الشيخ يشير إلى احتمالية حصول حالات تعذيب للمعتقلين الذي كان ميثم من ضمنهم ،إلا أن المحكمة لم تأخذ بذلك التقرير ولا بأقوال الشهود، بل كان لافتا أن لا يحتسب الحكم فترة التوقيف التي قاربت على العام ولا الإجازات التي من المفترض أن تقتطع من فترة الحكم، كما جرت العادة وكما هو معروف.

ويترأس أفراد من الأسرة الحاكمة كل من وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وقضاة المحكمة الجنائية الكبرى التي حوكم فيها ميثم وأصحابه، مما يعزز الشكوك في استقلالية ونزاهة الحكم الذي أصدرته المحكمة. ولقد وردت تقارير عديدة لمركز البحرين لحقوق الإنسان عن تصاعد وتيرة التعذيب المنظم في جميع القضايا الأمنية والاعتقالات التي ارتبطت بها منذ ديسمبر 2007 وحتى هذه اللحظة. ويعتقد بأن لذلك صلة بارتفاع الاحتجاجات الشعبية والامتعاض العام ضد سياسات السلطة في قضايا مختلفة ومنها الاعتقال التعسفي والتعذيب.

وبناء على ذلك يطالب مركز البحرين لحقوق الإنسان السلطات في البحرين:

1- الإفراج الفوري عن السجين ميثم بدر الشيخ، وجميع المعتقلين الآخرين ممن يعتقد بأنه تم اعتقالهم بسبب نشاطاتهم المطلبية السلمية

2- إرسال ميثم الشيخ بشكل عاجل لتلقي العلاج في الخارج كون البحرين لا يوجد بها مراكز تخصصية سواء للمرض العضوي الخطير الذي يعاني منه أو آثار التعذيب النفسية

خطبة المشيمع في مسجد الخضر (ع) بقرية السنابس بعد صلاة العشاءين ليلة الثلاثاء 22 محرم 1430 هـ 19/1/2009 م

قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه المجيد: بسم الله الرحمن الرحيم { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير} الحجرات : 13، وفي الحديث عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع): ليس من العصبية أن تحبّ قومك ولكن من العصبية أن تجعل شرار قومك خيراً من خيار غيرهم.

أكد سماحة الأستاذ حسن المشيمع في خطبته لهذه الليلة على أن المنطلقات الإسلامية من القرآن وسيرة أهل البيت (ع) تؤكد وتعمل على تحديد مراتب الولاء والارتباط المبني على أسس ترتفع على المصالح الفئوية والحزبية والعائلية، وتسعى لتوفير مناخ مختلف في العلاقات داخل الوطن، وهذه العلاقات مهمة للساحة لكي لا يشكل كل واحد وطنا بذاته ومنحى يقود الوطن إلى كارثة تهلك الجميع. وأوضح أن علاقات الأفراد سواء كانت بينهم وبين أنفسهم أو بينهم وبين الحاكم، إذا لم ترسم لها حدود وضوابط، أو إذا رسمت من جانب الحاكم فقط وتجعل الولاء مرتبط بشخص الحاكم أو بالسلطة، تصبح هناك مصالح خاصة وليس قيماً تحفظ المجتمع، و يفترض أن تكون هناك قيم تحفظ الوطن وترعى مصالحه.

يتابع المشيمع في حديثه حول مضمون الآية الكريمة: الشعب هم الأفراد العاديون الذين يعيشون في منطقة معينة، أما القبيلة فهي مجموعة تربطها علاقة نسبية، ويتم تنظيم العلاقات وحل المشكلات والنزاعات داخل إطار القبيلة، ويضيف: إنّ مجتمع الرسول (ص) وما قبله كان مجتمعاً قبليا، ونحن عرفنا الآثار المدمرة التي حصلت بسبب النزاعات التي سيطرت عليها الروح القبلية؛ فكانت الحرب تستمر بين بعض القبائل لحوالي 40 سنة بسبب ناقة قتلها أحد أبناء القبيلتين المتصارعتين(حرب البسوس). وبين بأن الإسلام يعمل على تحريك هذه العلاقة باتجاه مختلف، من العنوان القبلي المنغلق إلى أناس ينفتحون على بعضهم البعض ضمن قيم جديدة، وهي القرب والعبودية والإخلاص لله سبحانه وتعالى؛ فالذي يحكمكم ليست هي العادات والتقاليد التي نشأ عليها الشعب أو الانتماء للقبيلة بل القيم الجديدة، كم في الحديث عن رسول الله (ص): الناس سواسية كأسنان المشط، لا فخر لعربي على عجمي، ولا أبيض على أسود، إلا بالتقوى.

يقول الشاعر: لا تقل أصلي وفصلي أبداً * إنما أصل الفتى ما قد حصل

يشير المشيمع في هذا الشأن إلى الشعر المنسوب لنجل الملك الذي يتباهى فيه بالقتل والإرهاب، ويعلق: تعترفون أنكم أقمتم دولتكم بالإرهاب! من هو الإرهابي، إذا؟ الإرهابي هو من يمارس قتل الناس وتدميرهم وظلمهم؟ ويسترسل قائلا: تأتون لشاب لم يخطر على باله أن تباغته القوات الخاصة وتداهم منزله وهو في عز نومه في وقت متأخر من الليل ... فتقوم بتكسير منزله والاعتداء عليه بالضرب، هذا

التتمة صفحة 6

بيانات العلماء والرموز بخصوص اعتقال الأستاذ حسن

بيان بشأن الوضع الأمني في البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصلوات على سيد الأنبياء والمرسلين محمدٍ وعلى آله الهداة الميامين..

في زحمة الأوضاع المتصاعدة والتي تنذر بمزيد من التأزمات والاحتقانات الأمنية والسياسية وغيرها تفرض القراءة الواقعية على السلطة أن تعيد حساباتها في التعاطي مع الأمور.

وهنا نؤكد أنّ المخرج الحقيقي من هذا التأزم:

· أن تتحرك إصلاحات حقيقية على الأرض.

· وأن يبدأ حوار جادّ وصادق.

· وأن تتجمّد المعالجات الأمنية القامعة.

وإلاّ فالسّاحة مرشحة لمزيدٍ من الاحتقانات والتوترات، الشيء الذي يجب أن يحذر منه الجميع. إنّ اعتقال عدد كبير من المواطنين وعلى رأسهم الأستاذ حسن مشيمع، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد، والدكتور عبد الجليل السنقيس شكّل خطوة خطيرةً ضارة بالوضع الأمني والسياسي مع ماله من تأثيرات سلبية هائلة على الوضع الإقتصادي والاجتماعي وغيرهما.

لذا ورعاية للحق، وحرصًا على مصلحة هذا البلد من أجل أمنه واستقراره نطالب بشدة ـ وبعد ما تمّ الإفراج عن الدكتور السنقيس-:

· بإطلاق سراح الأستاذ حسن مشيمع والشيخ المقداد، وسائر المعتقلين بصورة فورية وغير مشروطة..

· وبفتح أبواب الحوار بأكبر سرعة ممكنة.

فالأوضاع لا تتحمل التسويفات والمماطلات، والتطمينات الموهومة، ولن تحسم الأمور بأساليب القمع والشدة، وبلغة الرصاص والمعتقلات.

والله من وراء القصد.

الموقعون

السيد جواد الوداعي ، الشيخ عيسى أحمد قاسم

الشيخ حسين النجاتي ،السيد عبد الله الغريفي

الشيخ عبد الحسين الستري ،الشيخ محمد صالح الربيعي

1 صفر 1430، 28 – 1- 2009

بسمه تعالى

اعتقال النشطاء السياسيين.. صبٌّ للزيت على النار

يعبّر المجلس الإسلاميّ العلمائيّ عن استنكاره الشديد لإقدام الجهات الأمنية على اعتقال النشطاء السياسيين الأستاذ حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد ود.عبد الجليل السنكيس، ويرى أنّها خطوة تصعيدية خطيرة في طريق المزيد من تأزيم الأوضاع، وإعلانٌ سافر عن الرغبة في تكميم كلّ الأفواه عن أيّ كلمة حق وعدل، وإطلاقٌ لعنان أساليب البطش، وتكريسٌ لهيمنة الأجهزة الأمنية على كل مفاصل الواقع السياسي، ومحاولة مفضوحة للتأثير على المطالب الشعبية المشروعة. ويطالب المجلس بالإفراج الفوري .

المجلس الإسلاميّ العلمائيّ

30 محرم 1430هـ، 27 / 1 / 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أحكم الحاكمين ، والصلاة على المبعوث بالهدى محمد المصطفى وعلى آله النجباء .

و بعد:

إنما أقدمت عليه السلطة في البحرين مؤخراً من اعتقال الأستاذ حسن المشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد والدكتور عبد الجليل السنكيس تحت ذريعة الخوف على الأمن العام للوطن لهو تأجيجٌ للاضطراب العام وتعقيدٌ للأوضاع ، وكعادتها السلطة بدلَ أن تلجأ إلى حل المشاكل المسببة لغليان الشارع واحتقان الأزمة التي يعاني منها المواطنون ليستتب الأمنُ العام في البلاد ، تلجأ إلى زيادة أوار الفتنة. وبدلَ أن تبذل المال لإسداء الخدمات الضرورية للمواطن ورفعة صعوبات المعيشة لينعم الجميع بالاستقرار تكبد الميزانية نفقات على ألوية مرتزقة أجانب لقمع المواطنين وهي إذ تصعد السياسة القمعية تتخلى عن المواثيق والعهود التي زعمتها فيما تسميه بالميثاق الوطني، فهي تفشله وتسقط اعتباره بيدها ، وتزيد من عزلتها عن الشعب ، وتدفع بالأوضاع بالانفجار وإلى ما قبل هذه الفترة إلا أن إرباك الحالة هذه المرة لن ينجع فيه ما سبق ولتستيقن السلطة أن كلمات النقد من دعاة الإصلاح أنفع لصلاحها وصلاح البلاد ممن يسمَوْن بمستشاري الأمن لديها ، وإن بقاءها ليس بتدجيج مراكزها بجلاوزة البطش وعصابات الشغب ، فلا تطمع السلطة بأمنها من دون أمن المواطنين في معيشتهم وضروريات حياتهم ورفع أزمات مشاكلهم فإن الأمن حالة اجتماعية مرتبطة بالجميع ، ولا يستبد بها فئة على حساب الجمهور .

وليتنبه المواطنون الكرام أن حقوقهم إنما يستوفونها بالاصطفاف مع رموزهم الوطنية، وإنه ما ضاع وراءه مطالب. و إنه مهما طال تعسف السلطة فإنها لن تقوى على الإرادة الصلبة لكم .

والسلام على من اتبع الهدى

مكتب آية الله الشيخ محمد سند

قم المقدسة

1 صفر 1430 هـ

28/1/2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين

وبعد

فان اقدام الأجهزة الأمنية على اعتقال الأستاذ الفاضل حسن مشيمع وفضيلة الشيخ محمد المقداد والدكتور السنكيس يزيد في وضع البلد تأزما واحتقاناً. وان الاعتقاد بأن ملاحقة الناشطين السياسيين وإلصاق التهم بهم قادر على أن يوقف مسيرة هذا الشعب المظلوم لهو اعتقاد خاطئ كما دلت عليه تجارب الماضي والحاضر. وان الدعوة الى الاصلاح وفضح سياسات المتنفذين ستبقى ترفرف على هذه الارض ولن تفلح الاجهزة الامنية ولا الاساليب الوحشية في اسقاط تلك الراية وكسر ارادة حامليها وسوف تتعاقب ايدي المؤمنين على حملها باذن الله.

ولقد مارس هذه الاساليب من هو أكثر منكم قوةً ورجالاً فلم يجن من عمله الا الخيبة والخسران .

انني اطالب باطلاق سراح الاخوة فوراً واحمّل النظام مسؤولية تداعيات هذا الحدث .

عبدالجليل المقداد

26/1/1430هـ

بيان الجمر

بسم الله الجبار المتعال

لقد ذهبت السلطة في البحرين بعيدا في حربها الوحشية ضد أبناء الشعب ، وأنها تعمل بصورة ممنهجة على صناعة نظام بوليسي شرس ، لا يحترم القيم والحقوق ، ويحكم بالأمر الواقع ـ كما كان ـ بالانقلاب على الدستور ، ويفرض سلطته على الشعب بقوة الحديد والنار . وقد قامت السلطة في البحرين باستيراد شعب بديل ، ووظفت عصابات من المرتزقة الأجانب الذين لا رابطة تربطهم مع أبناء الشعب لتنفيذ العقاب الجماعي ضد المواطنين الآمنين في القرى والمدن وممارسة صنوف الجرائم البشعة ضدهم ، وعملت على تفقير المواطنين الأصليين وتجويعهم وتجهيلهم ، وفتحت أبواب المعتقلات على مصراعيها وقامت بفبركة الاتهامات وإخراج المسرحيات الأمنية الهزيلة للزج بالشرفاء والأحرار من المواطنين في أقبيتها وتعريضهم لأبشع صنوف التعذيب ، وأصدرت القوانين والمراسيم والقرارات الإدارية لتقنين الانتهاكات للحقوق والحرمات والمقدسات والخصوصيات الدينية والمذهبية وتقييد الحريات العامة الأساسية ، واشترت الضمائر الوحشية السوداء المظلمة وفي طليعتها ضمائر البندريين لتضليل الرأي العام وحرفه عن الجادة ، وأغلقت المنتديات الالكترونية لإحكام السيطرة الإعلامية ومنع الأصوات الحرة من الظهور والانتشار ، وظنها أنها تستطيع بذلك القضاء على المعارضة الشريفة والاستزادة من لذة السلطة ونهب الثروة ، وهيهات ، فلن تكون أكثر شراسة من الكيان الصهيوني ، لأنها لا تملك مثل إمكانياته ، وقد صنع الكيان الصهيوني بشراسته من الفقراء والمحرومين المحاصرين مقاومة شريفة جبارة أذلت عنجهيته وكبريائه وفضحت مخططاته وكشفت عن أخلاقه العنصرية البغيضة ، ولم ينفعه الدعم الدولي والتواطيء العربي والمتعاونين معه من الفلسطينيين . وأن السلطة في البحرين بسياستها الحالية ، تمارس القطيعة مع الشعب ، وسوف تصنع مقاومة مدنية وطنية جبارة ضدها ، ولن تنفعها بعد ذلك كل أدوات الإرهاب التي تستخدمها بأيدي المرتزقة القذرين ضد أبناء الشعب المجروحين في عزتهم وكرامتهم . إني أدعو السلطة في البحرين إلى التعقل والتصالح مع شعبها والسير في سياستها مع شعبها في طريق الرشد والصواب ، بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ـ وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ حسن المشيمع ، وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد ، وفضيلة الدكتور عبد الجليل السنكيس ـ والتوقف عن ممارسة إرهاب الدولة ضد المواطنين ، وإعطاء الشعب كافة حقوقه المشروعة ، والعمل على إرساء قواعد النظام الديمقراطي الأصيل الذي يحفظ الأمن والاستقرار في ربوع الوطن ويحقق التقدم والازدهار والرخاء لأبنائه ، وذلك من خلال :

•حل المسألة الدستورية على أساس تحقيق الملكية الدستورية وتبادل السلطة .

•إيقاف التوطين وتسليم ملفه للسلطة التشريعية المنتخبة بعد حل المسألة الدستورية .

•تحقيق العدالة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات وتجريم التمييز بينهم .

•ضمان الحقوق الطبيعية والحريات الأساسية للمواطنين والتوقف عن سجن السياسيين وأصحاب الرأي .

•التوقف عن ممارسة التطهير الطائفي .

•وتسوية كافة الملفات العالقة الأخرى .

وأحذر قوى المعارضة من الوقوع في وحل المجاملة للسلطة في هذه الظروف العصيبة ، فإن المجاملة لها من شأنه التغرير بها ، والإضرار أكثر وأكثر بالمصالح الوطنية العليا .

صادر عن : عبد الوهاب حسين .

بتاريخ : 1 / صفر / 1430هج .

الموافق : 27 / يناير ـ كانون الثاني / 2009م

اعتقال المشيمع والمقداد والسنكيس بداية المنازلة الحقيقية مع المحتلين الأسود تزأر وهي مقيدة، فتهلع قلوب أشباه الرجال

"أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وان الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله"

لم يكن اعتقال أسود أوال، الا لسبب واحد أساس وهو إصرارهم على الإقرار العملي بربوبية الله، ورفض حكم الطاغوت الذي يمثله البيت الخليفي الفاسد. ولو لم يعتقل هؤلاء، وغيرهم من المؤمنين والاحرار، لما تجسد الظلم وبشاعته بجلاء لا غموض فيه، ولما وعى المواطنون حقيقة الحرب الشاملة التي اعلنها الخليفيون ضد أهل البحرين. لقد تجسد الارهاب الخليفي في الساعات الاولى من هذا اليوم بعدوانه الغاشم على حرمات رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وأصروا طوال حياتهم على التشبث بإيمانهم العملي بالله وكفرهم بالطاغوت الخليفي الحليف للصهاينة. وحيث قد هزم الصهاينة الأقوى سلاحا وعتادا ومكرا، فان الله سيهزم هذه الثلة الباغية، وينصر عباده المظلومين "وان الله على نصرهم لقدير". هذا عهد إلهي للصابرين المحتسبين الذين لا يشركون به شيئا، ولا يقدسون غيره، ولا يركعون الا له، ولا يوالون سواه.

لقد بزغ فجر جديد من الحرية بأسر كل من الاستاذ الكبير حسن مشيمع وسماحة الشيخ محمد حبيب المقداد، والدكتور الصابر عبد الجليل السنكيس، وستظل اشباحهم تطارد آسريهم ما داموا رهن الأسر، ولن يهدأ بال لأوال وأهلها ما داموا مغيبين في غياهب السجون. كانوا مخيرين بين أمرين، الاستسلام او النضال من اجل حرية الشعب، وكان لسان حال كل منهم يقول: "ألا ان الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين: بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون وحجور طابت وجدود طهُرتْ وأنوفٌ حمية ونفوسٌ أبية من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام". فصمدوا امام هذا الحكم الذي بدأت سياساته تجره نحو الهاوية ليسقط فيها الى الأبد، بعون الله: " يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ". لقد كان السيف الخليفي بعد ان قتل الاحرار وعذب الابرياء وهتك الحرمات، فلم يعد قادرا على ان يثني الأحرار عن مواقفهم، او يستعبدهم كما يريد، فجن جنونه، وأصبح مذهولا، كالثور الهائج، يضرب برأسه ما حوله، فلا تزيده حماقته الا المزيد من الأذى لنفسه قبل غيره، حتى تنهار قوته، فيسقط على الارض جثة هامدة. ومن الغريب ان يقلدوا الصهاينة في كل شيء، فاذا كان الصهاينة قد هدموا المساجد على رؤوس المصلين، فقد أغلق الخليفيون المساجد ومنعوا المصلين من ارتيادها، وها هم اليوم يعتقلون أئمتها وخطباءها. واذا كان الصهاينة قد شنوا الحروب الفاشلة، الواحدة تلو الاخرى، ضد طلاب الحرية وعشاق الكرامة، فان الخليفيين اليوم ينهجون الخط نفسه، فيعلنون الحرب الشاملة ضد اهل البحرين الأصليين (شيعة وسنة)، ويستهدفون الاحرار، ويلفقون لهم التهم، معتقدين انهم ما يزالون قادرين على كسب المعركة بالزيف والتشويش والتضليل. انهم لا يدركون ان الحقيقة كالشمس، قد تغيبها السحب فترة، ولكنها ما تلبث ان تطلع بجلائها لتغشي أبصارهم فاذا هم لا يبصرون. ولقد جربوا اساليب القمع عقودا، فما اغنت عنهم شيئا، بل ارتد كيدهم في نحرهم، وكفى الله المؤمنين القتال.

لقد كان الابطال الثلاثة على حق عندما رفضوا الامتثال للاوامر الخليفية بتسليم انفسهم الى جهاز التعذيب الخليفي. ما كان لهؤلاء ان يتأخروا عن الركب، فيستسلموا للطلب الخليفي الجائر بتسليم انفسهم. لقد بقوا أحرارا وقالوا للطاغية وجلاوزته: "لا نعطيك اعطاء الذليل، ولا نقر إقرار العبيد". فساروا على هدي من الله، وتوفيق، ففقد الطاغية اعصابه، لانه اعتقد انه استطاع تركيع الناس وانه اصبح الرب الذي لا يعصى. فأمر أحد عبيده، ويدعى وائل بوعلاي، بتوقيع رسالة الأسر، وتسليمها للمرتزقة الذين جيء بهم من أقاصي الدنيا للاعتداء على أهل البحرين. ونظرا لخوف هؤلاء وهلعهم، قرروا أسر الأسود من عرينها ليلا، لترويع الآمنين، بعد ان ملأوا المناطق السكنية التي تقع فيها عرائن الأسود بالسيارات العسكرية وعناصر الأمن والشرطة، حتى لكأن كل فريق متوجه الى حرب ضروس مع عدو لا يقل عدة وعددا. وكما وصفت عائلة الدكتور السنكيس، وهو البطل المقعد الذي لا يستطيع الوقوف او المشي نظرا لاعاقته الجسدية، فقد اكتظت المنطقة بالمرتزقة من كل مكان. انه مشهد يشبه مشهد اغتيال الشيخ الشهيد أحمد ياسين، الرجل المقعد، الذي مضى لربه شامخ الرأس. ذهب الشيخ ياسين الى ربه، وأصبح دمه يطارد قاتليه، فلم تمض الا هنيئة حتى سقط رئيس قتلته، اريل شارون، بجلطة دماغية، انتقاما لدم الشهيد. واستمرت دماء الشهيد ياسين تطارد قاتليه حتى هزمتهم شر هزيمة قبل اسبوع واحد فقط. أليس ذلك مصداقا للآية الكريمة "وان الله على نصرهم لقدير". انها سنة إلهية تطال الخليفيين كما طالت الصهاينة، وتطال كل طاغوت يمارس الظلم والقتل والاعتداء والاحتلال وأسر الأحرار وهتك الحرمات. فاليد الخليفية التي صافحت رئيس الكيان الصهيوني، شمعون بيريز، هي نفسها التي أصدرت اوامر اعتقال الرموز الثلاثة، فهل ستكون تلك اليد بمنأى عن غضب الله وجريان سننه؟

لقد سقط آخر الاقنعة التي تغطي الوجه القبيح للنظام الخليفي البشع، باعتقال الأبطال، فكلما ازداد بطش هؤلاء الظالمين اقترب نصر الله لعباده المظلومين، فان الصبح لناظره لقريب، وان دولة الباطل ساعة، ودولة الحق الى قيام الساعة، وان الله يمهل ولا يهمل "ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون، انما يؤجلهم ليوم تشخص فيه الابصار، مهطعين مقنعي رؤوسهم، لا يرتد اليهم طرفهم، وأفئدتهم هواء". ان النفوس العالية لكل من الاستاذ المجاهد حسن مشيمع، والخطيب البارع، الشيخ محمد حبيب المقداد، والاستاذ الجامعي الصابر، الدكتور عبد الجليل السنكيس، تخاطب يزيد العصر من داخل زنزانات التعذيب قائلة "فكد كيدك، واسع سعيك، وناصب جهدك، فوالله لا تمحو ذكرنا، ولا تميت وحينا، ولا تدرك أمدنا، فهل رأيك الا فند، ، وأيامك الا عدد، وجمعك الا بدد، يوم ينادي المنادي: ألا لعنة الله على الظالمين".

المظلوم المفترى عليه

أخيرا وقعت الأجهزة الأمنية في شر أعمالها و بدأ واضحا أنها غير متماسكة، رغم ما تبديه من قسوة و عنف منظم اتجاه متظاهرين عزل يخرجون بطريقة سلمية سرعان ما تتحول إلى مواجهات غير متكافئة تستخدم فيها عناصر الأمن الأعيرة المطاطية و قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل عشوائي تارة و بشكل يستهدف القتل تارة أخرى. منذ التحضير المسبق لعملية اعتقال الأستاذ حسن المشيمع راهنت الأجهزة الأمنية على قدرتها في ضبط حركة الاحتجاج و إيقاع حركة القوى السياسية المعارضة لكنها و بعد أربعة أيام من المواجهات المستمرة أخذت تقتنع قليلا بأن رهانها كان ضعيفا و أن معلوماتها الاستخباراتية لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية لاستمرار في عملية الاعتقال أو المضي قدما في تنفيذ باقي تفاصيل الخطة الأمنية.رهان الأجهزة الأمنية استند إلى عدة معطيات سياسية و أمنية تم التحضير لها منذ أكثر من عامين، هذه المعطيات تمثلت في :

1- تفكيك القدرة التعبوية و التنظيمية لحركة حق من خلال ملاحقة الناشطين سياسيا و تلفيق تهم جنائية مفبركة لهم. و قد أعطت هذه السياسية ثمرتها بصورة واضحة في تفكيك عمل اللجان الأهلية التي كان بعضها متضامنا مع حركة حق في طروحاتها السياسية و إن كان غير منتمي لها سياسيا.
2- تهيئة الرأي العام المحايد و الرأي العام السني بالتحديد للقيام بمثل هذه العملية الانتقامية و تجلى هذا في كمية المقالات المدفوعة الأجر في الصحف المحلية و التي تستند إلى رمزية القانون و هيبة الدولة و ضرورة الاحتكام إلى مرجعية سياسية واحدة هي العائلة الحاكمة.
3- محاولة شق الشارع السياسي المعارض و توتير الأجواء بين مناصري جمعيات التحالف الرباعي و بين حركة حق و مناصريها، بجانب تعميق الخلافات المذهبية في أكثر من منطقة (المحرق ، مدينة حمد).
4- تخريج مشاهد أمنية أو ما يعرف بالمسرحيات الأمنية من أجل ضمان المساندة لأي حل أمني و من أجل إغلاق أي حل سياسي.

ما وجدته الأجهزة الأمنية على أرض الواقع كان مختلفا لكافة التقديرات التي رجحت نجاح تلك الخطوات في شل التفاعل و التضامن مع أحد أكبر رموز المعارضة السياسية في البحرين و كان واضحا أن التضامن الذي حضي به المشيمع فاق كل التصورات و كان آخرها وصف الأمين العام لجمعية الوفاق الأستاذ حسن المشيمع بأنه مفترى عليه و بأنه مظلوم، بجانب بيانات شديدة اللهجة من قبل هيئات و جمعيات سياسية أخرى. بالتأكيد فإن الأجهزة الأمنية كانت تتوقع صدور بيانات تضامن لكنها لم تكن تقدر بأن حدة البيانات قد تصل لمثل هذه الحدية و الاستنكار.العامل الموضوعي و المهمين حاليا هو حركة الشارع و التفاعل اليومي المتجدد الذي ينذر بتصاعد الأحداث أكثر مما هي عليه الآن. ففي اليومين الأخريين أظهر الشارع الحركي قدرة فائقة على المواصلة و التحمل رغم الإصابات الخطيرة التي تستهدف المناطق العليا من الجسم و رغم حالات العقاب الجماعي للمناطق و القرى، و أبدى حماسة أعادت الذاكرة إلى انتفاضة التسعينات الدستورية.الأجهزة الأمنية التي كانت تراقب الوضع جيدا أدركت أنها ارتكبت خطأ كبيرا و أنها واقعة في مأزق لا تحسد عليه حتى و إن كابرت كثيرا أمام الشخصيات السياسية المعارضة و حاولت أن تظهر بمظهر القادر و الراغب في حسم الأمور، إلا أنها و عبر بياناتها غير الرسمية التي تظهر عادة عند كتاب بعض الأعمدة الصحيفة تظهر خلاف ذلك و تحاول البحث عن مخرج سياسي لا يفقدها السطوة الأمنية التي تعمل من خلالها بشكل دائم.و كنتيجة يمكن رصدها فإن الأجهزة الأمنية ستظل عاجزة عن إتمام مشروعها الأمني وهو العودة إلى قانون أمن الدولة و مصادرة المكتسبات السياسية للمواطنين أو تفريغها من محتواها السياسي. فالخبرة التاريخية المحلية تتفق مع الخبرة العالمية في أن العنف الرسمي مهما كان ضخما لا يستطيع أن ينتج أمنا حقيقا و لا يبني مجتمعا متماسكا لذا فكل انجازات العسكرة و القبضة الأمنية لا تصمد أمام حجر أو إطار يشعله شخص واحد ثم يركن إلى جانب من الطريق كي لا يزج نفسه كثيرا بحماقات عناصر من أجهزة الأمن. قد لا تحمل الأيام المقبلة أية مفاجآت حتى و إن تم الاتفاق على إطلاق سراح أحد المعتقلين (الشيخ المقداد) كبادرة حسن نية يليها الإفراج عن الأستاذ حسن المشيمع لاحقا، للخروج سياسيا من الأزمة فهناك إرادة متعاظمة من قبل الناس لمواجهة عنجهية الإرادة الأمنية و هناك إرادة تريد الانتقال بالأوضاع من دارئتها الأمنية إلى الدائرة السياسية و كلا الإرادتين تعملان معا لمواجهة إرادة الأجهزة الأمنية.

بقلم :عباس المرشد

خطبة المشيمع تتمه ص 3

هو الإرهاب. وردَّ المشيمع مفهوم الإرهاب في قوله تعالى: { وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ... } الأنفال : 60، بأنه يرجع لأسباب منطقية؛ لكي تهابكم وتخشاكم الأعداء لا بد من أن تعدوا العدة لهم، لا أن تعتدوا على الآخرين، وقال: لو قارنت بين القيم السائدة اليوم وبين قيم الدين فستجد بونا شاسعا بينهما. وضرب مثلاً عن عدم التعدي على الآخرين بما كان عليه رسول الله (ص) الذي كان يمثل حتما الحق ضد الباطل، وكان (ص) يعلم أن الطرف الآخر يحاربون على كفر وباطل، وهو يحارب من أجل إعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى وصيانة حقوق الناس، لكنه لم يكن يبدأ بحرب، مع أن المباغتة لها أثرها في الحرب؛ ولكن هذه هي قيم الدين، وكذلك الإمام علي (ع) الذي كان يوصي أفراد الجيش بألا يجهزوا على أسير، وألا يضربوا امرأة ولو شتمتهم. وشنَّ المشيمع هجوماً صارماً على الواقع الذي يعيش فيه البلد من سيادة لروح القبيلة مكان سيادة القانون وقال: لو سألتهم عندما يأتون للقبض أين ورقة الإذن القضائي التي تخولكم بذلك لما أمهلوك واعتدوا عليك بالضرب، وخاطب القوم بالقول: حاربوا الإرهاب الموجود عندكم، وضعوا حلاً لتلك النفوس المريضة والمعقدة، إن ما تمارسونه يمت إلى الجاهلية، القبلية هي عنوان الجاهلية وليس عنوان التقدم. وقال المشيمع مؤكداً: التعصب أن تجعل شرار قومك أفضل من خيار الطرف الآخر، هذه مقاييس جاهلية، وهي كما تقوم به قبيلة آل خليفة اليوم، هم لهم شأنهم وتميزهم الخاص بعيداً عن الشعب، يعيشون في عالم منفصل، والتزاوج محصور فيما بينهم، ولا يمكن مقاضاتهم، ورأى أن هذا الوضع لا يتناسب مع المواطنة و دولة القانون والمؤسسات، متسائلاً: أين دولة القانون والمؤسسات التي يتم الحديث عنها في الصحافة؟ أنتم لا زلتم تعيشون التخلف، التعصب للقبيلة هو تخلف، وهذا منبوذ في الشرع الإسلامي وكذلك في القيم المادية. أنتم تعيشون مع شعب وليس ضد قبيلة أخرى حتى تعيشون عقدة الثأر، لقد جعلتم الناس هم من ظلموكم ولكنكم أنتم من تمارسون الظلم.

كما تساءل سماحة الأستاذ المشيمع عن وجود مؤسسة حقيقية للقضاء، وقال إنه في هذا البلد الصغير لا يوجد أمن ولا استقرار حقيقي؛ فالكل يعيش حالة الخوف، وأضاف إن ما هو قائم الآن هي دولة العصابة والقبيلة، ولا وجود لقانون حقيقي يمن أن نحتكم إليه؛ فهم القاضي وهم الخصم وهم الشاهد وهم من ينفذون الحكم. وأكد سماحته أن الإمام (ع) يدعونا لأن ننشئ مجتمعاً قائما على القيم الإسلامية الخالصة وأن تكون العلاقات فيما بيننا قائمة على الأسس الإسلامية، يقول تعالى: { قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين } التوبة : 24. وحذَّر المشيمع من أن تكون العلاقات قائمة على الانتصار لمجرد أن يكون أحدهم منتسباً لنفس قريتي أو بلدي فهذا تعصب، لكن العلاقات ينبغي أن تقوم على البعد العقائدي، الأولوية في العلاقات هي مع الله سبحانه وتعالى ولقيم السماء وهذا هون الميزان الذي يحكم العلاقات، والخروج عن ذلك هو انتهاج لنهج الجاهلية والقبلية وليس نهج الإسلام.

وقال: يفترض أن يكون عنوان الوطن هو الأساس، القيم الأساس هي العقيدة والطاعة لله سبحانه وتعالى والولاء له وللدين؛ فالاعتداء على المساجد والدين..هذه ليست مسألة خاصة بل إن أي اعتداء على بيت من بيوت الله هو اعتداء على قيم الدين. وتابع المشيمع بالقول بأنه في بريطانيا وهي دولة غير مسلمة لا يتم التعدي على المساجد بل يتم احترامها أما النظام في البحرين والذي يدعي بأنه مسلم، يأتي في كل أسبوع بقواته لتطويق المسجد ومنع عباد الله من الصلاة فيه .. أي قانون هذا الذي يستخدم ضد مساجد الله سبحانه وتعالى؟ وتساءل: إلى أين يقودنا هؤلاء؟ هل يقودوننا لتحقيق مآرب شخصية وقبلية بعيدة عن مصالح الإسلام والوطن؟وفرّق المشيمع بين الإنسان الوطني وهو الذي يقدم مصلحة بلده على مصالحه الشخصية، وبين المواطن العادي الذي يعيش هم نفسه، وقال إنهم (أي نظام القبيلة) يحولون البلد إلى صراعات إثنية وطائفية، ورأى أن التجنيس والسعي لتغيير التركيبة السكانية هو حرق للوطن وجرّه إلى أتون فتن وصراع يعصف بالبلد. واتهم المشيمع (العصابة الحاكمة) بنهب الأراضي والبحار والسعي للعبث باستقرار الناس وأردف بقوله: من كان له انتماء حقيقي للوطن سواء كان سنياً أم شيعياً أم علمانيا لا يقبل بهذا التلاعب وبهذا العبث القائم، ومن أي جهة صدر، ولا يدافع عن الظلم والباطل.وتعليقاً على حملة الاعتقالات التي شهدتها عدد من المناطق ردة الفعل بالأمس أكد سماحة الأستاذ حسن المشيمع بأن هذا يمثل إهانة لكل المواطنين، مضيفاً: إذا كنت مواطنا حقا لا أقبل بهذا لأنه يمثل إذلالا لكل المواطنين.

متى تتوقف وزارة الكذب وانتهاك الحرمات عن إرهاب ابناء الشعب؟

لم أكن أريد أن أوجه حديث لأي وزير بشكل مباشر، كون الوزراء أدوات يتم توجيههم من قبل – الدوواين- ومواقع لا تمثل إرادة الشعب واختياره. ولكن ما قامت به مرتزقة وزير الإرهاب يوم أمس من اعتداء وضرب على النساء العزل والشباب الصغار، وبعضهم معوق، وعلى المتواجدين من مصورين ومراقبين، وعلى المعتقلين من شباب كرزكان، كل ذلك تطلب أن نوجه رسالة، ونحن على يقين أنها ستصل.

(انظر الصورة //:http
www12.0zz0.com/2009/01/13/07/411566254.jpg)

فمن سوء حظ هذا الوزير الأرعن بأن الاعتداء لم يقع في أزقة السنابس، أو "زرانيق" كرزكان أو شوارع سترة، حيث لم يكن من السهل تصويره واخراجه للعلن. ولم يكن ذات الأمر ليلاً، حيث يستر عليه القدر، ولكن هذه المرة، كان الإعتداءات الهمجية في المنطقة الدبلوماسية بالعاصمة، وفي وضح النهار وعلى مرأى من الجميع. لم يكن ليصدر بيان من أصحاب الضمائر الميتة ليشجبوا اعتداء المواطنين العزل على "قوات حفظ الأمن والسلام". لقد فضح الله هذا الوزير السيء وأجهزته القمعية حتى لا يكذب هو ومن يسير نحوه بأن ما حدث "قير صحيح".

فلم يكن ما حدث أمس الحادثة الأولى التي يعتدي فيه أولئك المرتزقة الأجانب على المواطنين العزل. فقبل أقل من شهر، اعتدت القوات الخاصة على جموع المشاركين في مسيرة غزة بتاريخ 19 ديسمبر الماضي، ولم يميزوا بين شاب وعجوز، وبين طفل وكبير وبين رجل وأمرأة. لقد تم تشريب أولئك الحيوانات المفترسة كراهية أبناء الشعب الأصيل بحيث إنهم يهجموا عليهم كلما جاءتهم الإشارة للقيام بذلك. وهي – أي أولئك الكواسر البشرية القادمة من بوادي سوريا والأردن وبلوشستان- على اطمئنان بأن ما تقوم به من وحشية واعتداء سوف يلقى المباركة من والدفاع المستميت من وزير الإرهاب. فدائما هم على صواب وإن الطفل الصغير، والمرأة العجوز، والشاب الأعزل، هم المعتدون على "رجال الأمن" الذين من حقهم الدفاع عن أنفسهم من اعتداء أبناء الشعب. إن جرد لما قامت به قوات وزارة الإرهاب في القرى والمدن من فساد وتخريب، واعتداء على أبناء الشعب، كفيل بتكوين ملفات عدة. فلقد كثرت الشكاوى التي لم تكن بعض الصحف لتستطيع إلا أن تظهرها للعلن.

ولم يكن إعتداء أولئك المرتزقة على الصحافيين هو الأول من نوعه، فيوم أمس اعتدوا بالضرب، وقبلها اعتدوا بالشتم والقذف، حينما قام أحد أفراد كواسر الداخلية بسب الصحفي وقال له:"إدلف يا كلب". فأي تربية هذه الذي يتربى عليه أولئك المرتزقة وهو يتدربون في معسكرات التدريب التابعة لوزارة الإرهاب.

لقد تجاهلت وزارة الإرهاب ووزيرها الطائش كل ما يقوله المواطنون، بالدليل والبرهان، عما يصدر على أيدي أجهزته من تجاوزت. وحين يقابل ذلك الوزير كل تلك الشكاوى والتقارير التي تنقل بالصوت والصورة وشهادات ضحايا عنف وإرهاب أذنابه، بأن يكون هو المحامي والمدافع، بل والمبرر لما يقومون به، فحينها لايمكن السكوت عن تلك الوزارة وذلك المسئول.

ونذكر ذلك العسكري وغيره من المسئولين بأنهم في مواقعهم "من المفترض" أن يقدموا الخدمات للمواطنين، وليس العكس، وأنهم مساءلون ومحاسبون أمام الناس، وليس العكس، وأن رجل الأمن عندما يتعامل مع المواطن، عليه أن يفترض أن المواطن هو رئيسه وهو سيده، وليس العكس. وأن عليه أن يعمل على أن يحوز رضاه، لا أن يتكبر عليه، ويستعمل الغطاء الذي منحه أياه منطق القوة لأن "يتفلسف" ويتكبر ويتعالى على المواطن- مهما كان موقعه ومقامه- ويكذبه ويحتقره ويستصغر شأنه.

فوزارة الكذب لا تستعمل الغاز الكيمياوي الخانق، ولكنه غاز "صحي" ينظف الجهاز التنفسي كالفلفل أحمر!! وكلنا يذكر "فاطمة" ذات التسع سنوات من سترة يوم أن سقطت بسبب استنشاق غاز وزارة الإرهاب وكادت أن تموت بسبب ذلك، وغيرها من قرى السنابس والديه والمالكية وكرزكان والعقاب الجماعي ورمي قنينات ذلك الغاز الكيماوي ليلا على بيوت الأمنين وكبار السن الذين ليس لهم من أحد، يعنيهم إلا الله سبحانه وتعالي.

كما إن وزارة التعذيب لاتستعمل الرصاص المطاطي- عن قرب وبعد- الذي ضاح ضحيته العشرات بل المئات من أبناء الشعب، بين صغير وكبير، أو رجل أو أمرأة. فنتذكر كيف أصيب الطفل ذي الخمس سنوات – كميل ابن الناشط المظلوم المسجون ميثم الشيخ- بالرصاص المطاطي على رجله وهو يسير مع أمه في مسيرة نسوية في الصيف الماضي، عندما حكم على أبيه وباقي النشطاء. وجميعنا يتذكر تلك الصورة المروعة للعجوز الستينية التي خرجت من مأتم النساء لتستقبل الرصاصة على أنفها، عندما هجم رعاع الداخلية على فريق المخارقة وضربوا بالرصاص المطاطي على كل ما يتحرك وثابت في ذلك المكان. وقبلها كان الأعتداء على الصبي أحمد عقيل الجمري ذي الثلاثة عشر ربيعاً أمام منزله في السنابس، حيث تحاوطته الجلاوزة الضارية بالضرب والركل في جميع أنحاء جسمه الى أن فقد وعيه.

وأما انتهاك حرمة البيوت والأمنين، ففي قصص الذين تم الهجوم عليهم بقصد الإعتقال، فحدث ولا حرج. فيتم ضرب الشباب وكبيري السن، وسرقة أي أموال أو ممتلكات تقع تحت أيديهم (قامت قوات الإرهاب بسرقة اللاب توب لعائلة الشاب المظلوم محمد مكي من معتقلي كرزكان يوم هجموا عليه في وقت الفجر، كما سرقوا حوالي 400 دينار من منزل الحاج محمد حبيب- والد كل من علي وحبيب المعتقلين في قضيتي كرزكان، حين هجموا على المنزل في أبريل الماضي بقصد اعتقال الشباب، كما تم سرقة هواتف نقالة من منزل والد محمد السنكيس يوم أن هجموا عليه يوم العيد بتاريخ 21 ديسمبر 2007م لإعتقاله). وأما الإعتداء على الممتلكات الخاصة وتكسير سيارات المواطنين حين اقتحام واستباحة القرى، فلا يمكن أن يعدها أحد.

وأما عن الاعتداء على المساجد واستباحتها فيذكر الجميع ما قام به المرتزقة منذ اكثر من سنة من اعتداء على مسجد الصادق- الذي يحاصرونه للمرة الثانية كل مساء جمعة لمنع أحد من القرب منه والصلاة فيه بإمامة الأستاذ حسن مشيمع- وضربوا المصلين واطلقوا عليهم الرصاص المطاطي والغاز الكيماوي. وعن الأماكن العامة، فموثق ما قامت به تلك القوات من الهجوم على العزل الموجودين في صالة مطار البحرين في ديسمبر 2005م بالضرب بالهراوات، ومن اقتحام مجمع الدانة في مارس 2006م بعد غلق منافذه واطلاق الغاز الكيماوي والإعتداء على المتسوقين والموجودين في المجمع حينها، وأخيراً الإعتداء الوحشي على الموجودين خارج المطار منذ أسبوعين بعد وصول الأستاذ حسن مشيمع من لندن. وقد أصيب في الأعتداء كلا من الشيخ عيسى الجودر والأستاذ حسن مشيمع من جراء البربرية والهمجية في التعامل مع المواطنين من قبل أجهزة إرهاب الداخلية.وأما عن اعتقال الأطفال وارغامهم للإعتراف على الشباب كما حدث لقرية دمستان والمسرحية الأمنية الأخيرة، فتشهد بذلك غرف مراكز التعذيب التي لم توفر حتى الإعتداء الجنسي للمعتقلين لكسر إرادتهم وإرغامهم على الإعتراف.

هذه بعض ملامح إنتهاكات وزارة الارهاب وما صدر عنها من تجاوزات، وهي متكررة وممنهجة ولايمكن حلها إلا بتغيير رؤية هذه الوزارة السيادية للمواطنين والمقيمين، أولاً، قبل تغيير الطاقم الإداري ابتداءاً برأس الهرم، الوزير نفسه. وتمثل تلك الإنتهاكات قائمة إخفاقات للجم الأجهزة الأمنية المتوثبة لأن تتولى هي قيادة البلاد كما هو حاصل الآن، وكما كان معمولاً به أثناء فترة تدابير أمن الدولة، التي قاد زمامها ولا يزال، سيء الصيت، المعذب البريطاني المطلوب عالمياً، المدعو إيان هندرسون.

فوزارة الإرهاب هي وزارة "قير صحيح" والقوات المعصومة (المكونة من الموطنين والمجنسين البحرينيون الجدد) الأجانب الذين يمثلون ما لا يقل عن 50% من منتسبيها- بحسب تصريح الوزير نفسه. فجميع المواطنين الذين يعتدي عليهم مرتزقة وزارة الإرهاب يكذبون، والجميع يتوهم: المصاب والمجروح، والمضروب، والمعتدى عليه، من الأطفال والشباب، والنساء والرجال، الصغار والكبار، فالرؤس المصابة، والأعين المضروبة، والأنوف المكسرة، والأضلع المهشمة والايدي والأرجل المعطوبة، والجلود الممزقة، كل ذلك من خيال أصحابها الذين يدعون على المرتزقة "الأبرياء". الميليشيا المسلحة والمرتزقة من بلوشستان بباكستان وسوريا والاردن والعراق واليمن- البحرينيون الجدد- هم المعصومون المستهدفون من قبل الجميع- من المرأة والرجل، من العجوز والشاب وحتى الطفل.

بقلم : د.عبدالجليل السنكيس

الحرية تلمع من وراء القضبان - تتمة ص 1

الخليفي، وقضت على اية سمعة ايجابية تحققت له في السنوات الاخيرة. وقد نجحت المعارضة في ايصال صوتها الى قطاعات واسعة من المنظمات السياسية والحقوقية الدولية، فاصبح سجل البحرين حالك السواد لدى اغلبها. وهل هناك سمعة أسوأ من تصنيف نظام الحكم الخليفي ضمن "الانظمة التسلطية" بمرتبة هابطة وصلت الى 130 في المؤشر الديمقراطي لمؤسسة "الايكونوميست" البريطانية (المؤشر يعطي المرتبة 1 لأفضل النظم السياسية من الناحية الديمقراطية و 160 لأسوأ نظام استبدادي في الدول الـ 160 التي شملها المؤشر). ولعل هذا التصنيف واحدا من الاسباب التي دفعت العائلة الخليفية لانتهاج سياسة الانتقام من ابناء البحرين، بعد ان اقتنعت باستحالة تلميع صورتها لدى العالم طالما بقي أهل البحرين جادين في مقاومتهم المدنية للاستبداد الخليفي.

جاء اعتقال كل من الاستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد والدكتور عبد الجليل السنكيس، على خلفية المسرحية الهزيلة التي تمخض عنها العقل الخليفي ا لبليد بوجود "مؤامرة" ضد نظام حكمهم، نظمها 14 شابا في اعمار الزهور، الامر الذي استسخفه المراقبون والخبراء، اذ كيف تستطيع مجموعة صغيرة من الشباب اليافعين ان يخططوا لقلب نظام حكم يمتلك العساكر والطائرات الامريكية وجيوشا من المرتزقة الاجانب؟ واين هي الاسلحة التي ستستخدم للاعمال الارهابية المزعومة؟ جاء اعتقال هذه الثلة المؤمنة قبيل عيد الشهداء في 17 ديسمبر، في محاولة يائسة لاخماد الاصوات المعارضة ولمنع اهل البحرين من تأبين شهدائهم في تلك الذكرى التي تعمقت في الوجدان الشعبي منذ ان امتدت يد الارهاب الخليفية لقتل اثنين من ابناء البحرين في مثل ذلك اليوم من العام 1994، وكررت ذلك في 1997 باغتيال المواطن علي جاسم. لقد شعر الحكم الخليفي بفقدان الشرعية نتيجة استمرار التظاهرات والاعتصامات والبيانات والشعارات. وبدا للعالم ان هناك فجوة تزداد اتساعا بين اهل البحرين والنظام من خلال عدد من الظواهر: اولها الفعاليات الشعبية المتواصلة على مدار العام، التي يشارك فيها اغلبية المواطنين على تعدد اعراقهم وانتماءاتهم المذهبية. ثانيها: عدم تفاعل المواطنين مع اي من مشاريع الحكم الاجتماعية او السياسية، وسعيهم لاستغلال اية فرصة لاظهار ظلامتهم. ثالثها: فشل المشروع السياسي الذي طرحه الديكتاتور العسكري، حمد آل خليفة، اذ بدا واضحا ان مجالسه الصورية فشلت في اسكات الجماهير او تلبية طموح المواطنين، ولم يعد هناك اي تفاعل معها او قبول بأدائها، رابعها: ان العالم الخارجي رفض الاعتراف بوجود اصلاح سياسي حقيقي، وأصر على اعتبار النظام "تسلطيا"، وجاء تصنيف مؤشر الديمقراطية لمؤسسة "الايكونوميست" صفعة قوية بوجه النظام، الامر الذي أغضب الديكتاتور العسكري، وأفقده صوابه. خامسها: تصاعد التعاطف الدولي مع قضية شعب البحرين، وقد تجسد ذلك في بيانات التعاطف والدفاع عن شعب البحرين من قبل المنظمات الحقوقية الدولية. وفي ما عدا المنظمات التي يمولها النظام لاسكاتها، فقد صدرت تقارير كثيرة من قبل منظمة هيومن رايتس ووج وآيفكس، وجمعيات الدفاع عن النشطاء وغيرها.

الوضع اليوم في البحرين أصبح مهيأ لانتفاضة عارمة، قد تفوق في ضراوتها انتفاضة التسعينات المباركة التي كشفت للعالم حقيقة النظام الخليفي، وأظهرت خواءه السياسي والاخلاقي والانساني، الامر الذي دفع حلفاء ا لنظام من الدول الغربية لحثه على تغيير سياساته. جاء هذا التغيير الشكلي في العام 2001، ولكنه كان قصير الامد ومحدود الابعاد، وما لبث ان توقف تماما، فعادت الاوضاع مجددا الى أسوا مما كانت عليه من قبل. وقد شهدت الاعوام الاخيرة تصاعدا خطيرا في مستوى ارهاب الدولة، اذ تم الاعتداء على المواطنين في الشوارع، وتعذيبهم امام الملأ. واظهرت حالات الاعتقال الاخيرة ابعادا جديدة للتعذيب، استعمل فيها الصعق الكهربائي كحالة روتينية لكسر معنويات المعتقلين. كما عمد النظام الخليفي لأبشع الوسائل في اعداد المسرحيات، واعتماد الاكاذيب لتجريم المعارضين وتشويه سمعتهم، على امل ان يتنازلوا عن مواقفهم. ومع اصرار الاحرار على مبادئهم، جاءت الآن مرحلة التصفية الشاملة، التي بدأت باعتقال الرموز الناشطة، ولم يعد مستبعدا اللجوء لأساليب التصفية الجسدية اذا لم تسلط الاضواء على ما يجري في هذا البلد المعذب. هذه الاساليب لم تسعف النظام، بل زادت الوضع استقطابا، واصبح المواطنون اكثر وضوحا في مواقفهم، وتبخرت حالة الركود التي سادت الوضع في السنوات السابقة، واصبح مشروع الانتخابات الصوري الذي فرضته العائلة الخليفية لقتل الحراك السياسي، عاجزا عن تضليل المواطنين، خصوصا مع الاداء الفاشل لمجالس الشيخ حمد بكافة اشكالها. لقد ادرك المشاركون في هذه المشاريع استحالة تغيير الوضع السياسي والفساد المالي والاداري المستشري في اوصال الدولة، ما لم يحدث تغير حقيقي في عقلية الحكم، الامر الذي ما يزال حلما غير واقعي.

ان التهمة الموجهة للسجناء السياسيين وخصوصا القادة منهم ليس "التحريض ضد نظام الحكم" وليس ايا مما اعلنت عنه الابواق الخليفية، بل خروجهم على الحاكم الظالم ورفضهم الامتثال لنظامه السياسي الذي يمثله الدستور الخليفي ا لمشؤوم الذي فرض على البلاد بالنار والحديد في فبراير 2002. الجريمة الحقيقية التي ارتكبها هؤلاء الابطال، في نظر النظام، تمردهم على ذلك الدستور الذي فصله الديكتاتور العسكري وفق مقاساته الشخصية، وليس ضمن الاطر الدولية المعمول بها التي تدعو للتعددية والتبادل على السلطة وان الشعب مصدر السلطات، وانه هو المخول بكتابة الدستور اولا ثم التصديق عليه من خلال استفتاء شعبي حر. ذنب هؤلاء انهم كانوا وراء العريضة الاممية التي وقعها اكثر من 82 الفا من المواطنين، والتي تطالب بدستور عصري يكتبه ابناء البحرين بايديهم ولا يستورد من الخارج، وقاموا بتسليمها لمكتب الامين العام للامم المتحدة بشكل مباشر. جريمة هؤلاء انهم رفضوا الاستعباد للطغاة الخليفيين، الذين يعتبرون أكثر حكام الخليج فساد واستبدادا. ولذلك اعتقلوا بشراسة ووحشية بالشكل الذي حدث. مع ذلك، فان اعتقالهم جاء لاحياء قضية الشعب، والتعجيل بنهاية الحكم التوارثي الاستبدادي، وحسم الموقف لصالح قوى التغيير والحرية والديمقراطية، انها بشائر الخير، فتعسا للديكتاتوريين والظالمين الذين اصبحوا على مقربة من النهاية، والسقوط في مزبلة التاريخ، كما حدث لغيرهم ممن سبقهم في الاستبداد والطغيان والظلم والانحراف

أستاذ المناضلين

تـلألأ مـن حـاجـبـيـك الـجـلال ... فـخـر عـلـى نـاظـريـك الـجـمـال
ولاح لـنـا الـنـور مـن وجـنـتـيـك ... فـغـابـت بـه دامسـات الـلـيـال
ومـر بـنـا الـطـيـف يـحـكـي لـنـا ... مـلاحـمـكـم يـا كـبـار الـرجـال
وطافت بـأرض الإبـا والـصـمـود ... حـكـايـا مـن الـذكـريـات الـطـوال
قـرأنـا بـوجـهـك مـعـنـى الـحـيـاة ... وسـفـرا تـمـرغ فـيـه الـنـضـال
عشقناك رمزا لمعنى الحياة ... ومنظومة تحتذى في أوال
مـحـيـاك نـور وحـب وروح ... كشمس تعانق أعلى التلال
لسانك يقرأ آي الجهاد ... وكفك ترفع سيف القتال
عن الحق تدفع بالراحتين ... وعنه تذود بيوم النزال
على دوحة المجد أبطالنا ... ورايـاتـنـا تـعـتـلـي فـي الـجـبـال

تـقـدم فـأنـك عـز الـرجـال ... فبعد النضال ستبقى النضال
فلن تنحني راية في يديك ... ولن تخمد النار بعد اشتعال
وهيهات يهزمك الظالمون ... فهل يهزم الليث شبه الرجال
ستطلق من مقلتيك النداء ... هتافا له بالمعالي اتصال
فيسمعه الثائرون الكرام ... ويأتون زحفا بتلك الرمال
يلبون صيحة عز ودين ... فينهزم الظلم والاحتلال
اذا ما التقى الجمع يوم النزال ... الى الصامدين تشد الرحال
فان كسر النصل يوما لديك ... ستتبع إثر النصال النصال
وان وضعوا القيد في معصميك ... سيصبح قيدك رمز النضال
وان ساوموك على موقف ... فلن يحسم الامر غير القتال
مشيمع هذي دموع النساء ... تواسي الجراح وتحمي الرجال
وهاك قلوب بها لوعة ... تناجي الضمير، تهز الجبال
فلا نامت اليوم عين الطغاة ... ولا هنأت عينهم باكتحال